

عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: الدواعي والتطلعات

السعيد ابن سعيد*

saidbensaid256@gmail.com

تقديم: إذا كان اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بعضوية البوليساريو سببا في انسحاب المغرب منها سنة 1984، متحججا بما ينطوي عليه هذا القبول من خرق لقواعد القانون الدولي المعمول بها في تعريف الدولة وترتيب حقوقها والتزاماتها داخل المنظمات الجهوية والدولية، فإن استمرار انقسام الدول الإفريقية حول قضية الصحراء لم يمنع من استمرار وتطور المنظمة الإفريقية، كما لم يحل دون استمرار تطوير المغرب لعلاقاته الثنائية في مجالات التعاون والدبلوماسية بالدول الإفريقية على اختلاف مواقفها من القضية.

إنها تطورات التي تمت في ظل سياسة الكرسي الشاغر التي تبناها المغرب بعيدا عن مؤسسات المنظمة الإفريقية، يجعل من قرار عودة المغرب الآن مدعاة لطرح السؤال حول ما إذا كانت العودة ذات طبيعة تصحيحية استراتيجية واعية ومخطط لها أم هي مجرد خطوة انفعالية انفرادية قائمة على رد فعل تكتيكي مؤقت¹ تجاه الحساسية الناتجة عن تكاليف واستقطابات تراصت في الآونة الأخيرة ضد القضية الوطنية وتوجت خصوصا بزيارة الأمين العام السابق بان كيمون لمخيمات تندوف في 5 مارس 2016².

إن استقرار مرامي الزيارات الملكية الماراطونية للدول الإفريقية في العقد الأخير، وما تراكم منها من محاولات مغربية مستمرة لاختراق تلك الدول اقتصاديا وسياسيا، يملئ الاعتقاد بأن الخطوة جاءت تصحيحية بامتياز ذات رؤية تطلعية استشرافية عميقة وبعيدة المدى، مع ارتباطها بنفس استمرار يمت بصلة إلى فترة التسعينات من القرن الماضي، حيث شهدت تلك الفترة إقلاعا لبداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات المغربية الإفريقية مبنية على الانفتاح، وموسومة بتكريس سياسة جديدة شرعت فيها الرباط أواخر عهد الراحل "الحسن الثاني" عبر تطبيع العلاقات مع الدول الإفريقية بدون تمييز أو استثناء، بغض النظر إن كانت تلك معادية للمصالح والمطالب المغربية أو مؤيدة أو محايدة، وهي كلها أمور توضح أن الهدف الجديد من ذلك قد أصبح هو الإقناع بدلا من المقاطعة³.

وإذا صح أن هذه العودة تنصب في إطار مسار تصحيحي، فسيدور سؤال آخر حينئذ حول ما إذا كانت الأمور ستستمر في نفس المسار مع حضور المغرب كعضو كامل العضوية أم أن دفاعه عن مصالحه السيادية من داخل المنظمة، بدعم من الدول المؤيدة له، سيؤدي إما إلى إصلاح مسار المنظمة الإفريقية وتقوية دورها أو إلى خلق وضع جديد مختلف تماما لفائدتها وفائدته؟

السؤال السالف الذكر قابل لإعادة تفكيكه في أسئلة فرعية أخرى من قبيل:

* طالب باحث بسلك الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.

¹ يحيى البحيوي، "المغرب والاتحاد الإفريقي: رهانات ما بعد الانضمام"، الشبكة (موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net) في 2-6-2016.

² يتجلى ذلك أيضا في الموقف الأخير الذي سجلته محكمة العدل الأوروبية بالاتحاد الأوروبي بداية شهر فبراير 2017، حينما اعتبرت أن الاتفاقية الزراعية بين المغرب وأوروبا لا تشمل الأقاليم المغربية.

³ العربي بنرمضان، "المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا وجنوب الصحراء"، الشبكة (موقع أفريقيا عربي: www.afrikaar.com) في 10-12-2016. نقلا عن: عادل الموساوي: علاقة المغرب بإفريقيا بعد انتهاء القطبية الثنائية (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام - جامعة محمد الخامس الرباط).

1. ما هي التطلعات أو الغايات التي يراهن المغرب على تحقيقها بانتهاجه سياسة القطع مع الكرسي الفارغ وانضمامه إلى حصنه الطبيعي في منظمة الاتحاد الإفريقي؟ وبالتالي ما هي مكان قوة سياسته الخارجية الجديدة التي سيرنو إلى اعتمادها داخل هذه المنظمة من جهة، ومن جهة ثانية ما هي مواطن الضعف التي قد تسم هذه السياسة خاصة باستحضار الإكراهات التاريخية المعروفة والمزمنة والعراقيل القائمة الراهنة والتحديات المستقبلية القادمة، والتي يتصور أنها ستوظف بشراسة لا محالة من طرف الخصوم المكونين لبقية الدول المناهضة لعودته⁴ في أفق كبح نشاطه وتطويق كل دور ريادي له وتقليص نجاعته والحيلولة دون الأهداف التي أطرت دواعي انضمامه؟.

2. ومع الحسم الرسمي التاريخي بقبول طلب رجوع المغرب إلى المنظمة الإفريقية في أواخر يناير 2017، بات رهان آخر له علاقة بالأمن القومي المغربي يطرح سؤالاً حول الكيفية المحتملة التي سيتعايش بها المغرب في إطار العضوية مع جمهورية لا يعترف بها؟ هل سيقبل بالجلوس معها في نفس القاعة علماً أنه لم يشترط إطلاقاً تنحيها من المنظمة قبل رجوعه إليها؟ أم سيغض الطرف، متحلياً بالواقعية والبراغماتية، في أفق البدء بتحييد الكيان وعزله، وصولاً إلى إقناع أغلبية الدول بإعادة النظر في عضويته التي شكلت نشازاً قانونياً ومسطرياً منذ البداية؟

وفي سياق التوطئة فقط لأجوبة علمية مكتملة الإحاطة، على الأسئلة أعلاه، والتي وحده الزمن سيحسم بصحتها، ستحاول هذه الورقة أن تكتفي بتغطية تحليلية مقتضبة عن أسباب انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية ودواعي عودته الآن، مروراً بما أثارته هذه العودة من إشكالات قانونية وسياسية كان يراد أن تتخذ كذرائع من طرف الخصوم لصعد المغرب عن الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي.

وعليه، سيكون تحليلنا للموضوع تحت عنوانين رئيسيين: أولهما حول دواعي انسحاب المغرب من "الوحدة الإفريقية" وإشكالات "العودة" إلى "الاتحاد الإفريقي"؛ والآخر يتناول خلفيات عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وأهدافه.

1. دواعي انسحاب المغرب من منظمة "الوحدة الإفريقية" وإشكالات العودة أو الانضمام إلى منظمة "الاتحاد الإفريقي"

1.1. دواعي انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية

سنة 1984 انسحب المغرب بقرار من الملك الراحل الحسن الثاني، من منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت في 1963/05/25، وذلك رداً على انضمام منظمة "الجمهورية الصحراوية العربية" إلى المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 1984، ليكون المغرب بذلك البلد الإفريقي الوحيد الذي لا ينتمي إلى هذه المنظمة قبل أن تغير مسماتها إلى الاتحاد الأفريقي.

وتنص قوانين المنظمة الأفريقية على أن عضويتها مفتوحة للدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة، شريطة أن تؤمن هذه الدول بمبادئ المنظمة المتمثلة في سياسة عدم الانحياز. وفي حال انضمام عضو جديد، يقرر قبوله بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء. كما يسمح لكل عضو بالانسحاب من المنظمة بطلب انسحاب خطي، ويصبح الانسحاب نافذاً بعد مضي عام. أما اعتراض المغرب في عام 1984 على قبول منظمة "الوحدة الإفريقية" لعضوية جبهة البوليساريو التي تقدمت بطلب العضوية على أساس تسميتها بـ "الجمهورية الصحراوية"، فقد استند إلى كونها لا تتوفر على شرط "الدولة المستقلة وذات السيادة" وأنها لا تعدو عن جماعة تطالب بانفصال الصحراء عن سيادة المملكة المغربية.

⁴ القراءة الظاهرية لنتائج التصويت على عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي كشفت أن الانفصاليين والجزائريين يعيرون عزلة قاسية بعد أن صوتت 39 دولة لفائدة المملكة مما قد يقرأ بأن أقلية قليلة من دول القارة لم تحسم موقفها بعد.

وقد كان من نتائج هذا الانسحاب دخول المغرب فيما اصطلح عليه بسياسة المقعد الشاغر منذ ذلك الحين وإلى حدود عودته إليها في القمة 28 لمؤتمر أديس أبابا⁵. ويظهر أن خطاب الملك الراحل الحسن الثاني في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1984 عندما اتخذ قرار انسحاب المغرب من المنظمة الأفريقية، وقال فيه إن "المغرب بلد أفريقي بانتمائه، وسيبقى كذلك، وسنظل نحن المغاربة جميعاً في خدمة أفريقيا"، وجد صداه في قرار خلفه الملك محمد السادس بالعودة إلى أحضان المنظمة الأفريقية، ليرجم بذلك توجه الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة، إلى الاهتمام أكثر بعلاقات المملكة مع دول القارة السمراء، ولا سيما في بُعدها الاقتصادي والتنموي⁶.

2.1. الإشكالات القانونية والسياسية المثارة حول عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي

دون الإفاضة في نقاش جانبي حول ما إذا كان الأمر يتعلق بعودة حقيقية للمغرب إلى الاتحاد الإفريقي أم يتعلق الأمر في الحقيقة بانضمام جديد، بالنظر إلى أن المنظمة غيرت مسماتها وعرفت تغييرات سواء على مستوى بعض قوانينها الأساسية أو على مستوى المعطيات الديموغرافية والسيوسيوثقافية والاقتصادية والسياسية وكذا في مجال العلاقات البينية والدولية التي طالت بنى معظم أعضائها من الدول المكونة لها⁷، فإن قرار المغرب القاضي بالعودة أو بالانضمام إلى الاتحاد الإفريقي -أيا كانت التسمية- شكل حدثاً هاماً على المستويين القانوني والسياسي.

فمن الناحية القانونية يمكن الإشارة إلى أن مصادقة البرلمان المغربي بغرفتيه على الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي كمقدمة لازمة لقبول طلب إعادة انضمام المغرب⁸، أثار تساؤلاً مركزياً حول مدى قبول المغرب بالشروط القانونية التي ينص عليها الميثاق، خاصة البند الثاني الذي ينص على الالتزام بالدفاع عن سيادة وسلامة الدول الأعضاء والبند الرابع الذي ينص على مبدأ احترام الحدود الموروثة عن فترة الاستعمار الأجنبي. وبالفعل فقد سعت الجزائر والبوليساريو إلى استغلال هذه المقتضيات بشكل مكثف للتدليل على صعوبة الاستجابة لطلب عودة المغرب للاتحاد الإفريقي أو في حالة الاستجابة لضرورة تنفيذ الالتزامات المترتبة عن الميثاق خاصة ما يتعلق بالصحراء. وقد ذهب هؤلاء إلى حد القول بأن المصادقة هي اعتراف ضمني تلقائي للمغرب بالجمهورية المزعومة وإقرار منه بمطالبها الانفصالية في جهة الصحراء.

غير أن هذا التأويل لا يستقيم على أساس قانوني مشروع. الدليل هنا هو من بين أدلة واقعية كثيرة ومأخوذة من قلب المنظمة نفسها دون أن نشط بعيداً؛ من ذلك أن أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لا تعترف بالكيان الوهمي رغم عضويته، بل إن دولاً إفريقية سحبت اعترافها بالكيان وحافظت على عضويتها في الاتحاد، وبالطبع لم يثر هذا التراجع أي نقاش، خاصة على النحو الذي ترغب اليوم الجزائر وجنوب إفريقيا في إثارته. وإذا كان هذا هو الحال، فإن للمغرب أن يعتد بموقفه الواضح الصريح الذي ينبغي أن يبقى على ما هو عليه دون أن تشوبه شائبة أو انتقاص على المستويين القانوني والسياسي. دليل آخر يستند إلى فكرة عنوانها هو أن للاعتراف ضوابط وقواعد وأعرافاً دبلوماسية متبعة⁹، وبالتأكيد ليس من ضمنها إملاءات الانضمام إلى منظمة ما، ولا التذرع بالحدود الموروثة عن الاستعمار. ودحض شبهة الحدود الموروثة عن الاستعمار قد نلتسمه في رد أحد الباحثين الذي يرى أن قضية التوريث هذه مسألة نسبية

⁵ حسن الأشرف، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: أسباب وخلفيات"، الشبكة (موقع العربي الجديد: www.alaraby.co.uk) في 19-07-2016.

⁶ حسن الأشرف، مرجع سابق.

⁷ تتباين الآراء بين المحللين بخصوص هذا الموضوع فيما يتبنى المشتغل على هذه الورقة البحثية رأي أستاذه الجليل الدكتور عادل الموساوي الذي يرى بأن الأمر يتعلق بعودة وانضمام في نفس الوقت.

⁸ تم التصويت على الميثاق التأسيسي للانضمام إلى الاتحاد الإفريقي في يوم 18-01-2017 تحت قبة البرلمان المغربي برئاسة الحبيب المالكي.

⁹ لحسن لحيت، "المغرب يضيق الخناق على خصوم وحدته الترابية"، الشبكة (موقع هيسبريس: www.hespress.com) في 23-01-2017.

بالنظر إلى أن حدود عدد من الدول الإفريقية ما انفكت موضع وموضوع نزاع لما يحسم فيه بعد¹⁰. وفي جميع الحالات لا يمكن الاعتداد بهذا المبدأ بشكل مطلق، إذ إن البوليساريو لم تكن موجودة -أصلاً- في الفترة الاستعمارية ولم يسبق أن كانت هناك دولة في الصحراء إبان تلك الفترة حتى تنازع اليوم في حدود المغرب. ولو كان حقاً عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار مبدأً ومعياراً لما تم إذن السماح بتقسيم السودان وقبول الدولة الوليدة عن الانقسام جنوب السودان كعضو بالاتحاد الإفريقي¹¹.

هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية السياسية فقد نفى الملك محمد السادس أن يكون قرار رجوع المغرب لأسرته المؤسسية الإفريقية "قراراً تكتيكياً"، وأكد أنه لم يتخذ أبداً بناءً على حسابات ظرفية؛ بل هو "قرار منطقي، جاء بعد تفكير عميق"¹². ومن هذا المنظور، فإن قرار العودة ما هو إلا نتيجة طبيعية للسياسة الإفريقية للمغرب التي تعتمد نهجاً عملياً يستند إلى رؤية تعاونية وتضامنية في إطار شراكة مثمرة مع العديد من دول القارة في مجالات التنمية البشرية والسوسيو-اقتصادية.

في خطاب دكاك¹³ مثلاً، تطرق الملك محمد السادس إلى حزمة أهداف أخرى تعتبر كذلك من مسوغات قرار العودة إلى حوض الاتحاد الإفريقي، منها رغبة المغرب في الانخراط في استراتيجيات التنمية القطاعية بإفريقيا، والمساهمة فيها، وإغنائها، ومواصلة المساهمة في توطيد الأمن والاستقرار في إفريقيا والعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية، إضافة إلى محاربة التطرف والإرهاب.

وفي مقابل المسوغات الرسمية التي ساقها المغرب لشرح وتبرير عودته إلى المنظمة، والتي لاقت تأييد أكثر من نصف الدول الإفريقية الأعضاء، بنى فريق آخر من الدول المناوئة والمتحفظة رفضه وتحفظه على دعوى استهداف المغرب للاتحاد بنية تقسيمه من الداخل، انطلاقاً من خلفية الموقف الإفريقي المنقسم أصلاً بشأن قضية الصحراء.

يؤجج فرضية الانقسام لدى تلك الدول تأكيد المغرب في أكثر من مناسبة، أن عودته لن تكون على حساب الحفاظ على سيادته على كامل ومجموع ترابه الوطني¹⁴ علماً أن العديد من الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية لا تعترف بالجمهورية المزعومة¹⁵. ومن هذه الزاوية، ترى الدول المناوئة أن رجوع المغرب سيؤدي حتماً إلى اصطافاف سياسي بين فريقين أحدهما مؤيد للمغرب والآخر منوئ له داخل الاتحاد، مع ما قد يترتب عن ذلك من صعوبات في تدبير هذا الوضع واحتمال تأثيره على التعامل مع ملفات أخرى في مختلف مجالات العمل الإفريقي.

غير أن مسألة اصطافاف الدول الإفريقية بين فريقين متنازعين من قضية الصحراء ليس بالأمر الجديد أو الطارئ، بل هو قديم قدم النزاع نفسه؛ ذلك أن ما يناهز ثلثي دول الاتحاد الإفريقي لم يسبق لها أن اعترفت بوجود "جمهورية صحراوية"، أو سحبت أو جمدت اعترافها. وبظل الاعتراف قائماً من طرف ما يزيد بقليل عن الثلث الباقي من أعضاء المنظمة الأربعة والخمسين.

2. خلفيات عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي وأهدافه

¹⁰ عبد القادر داود، "انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، رهان المكاسب ومرارة الخسائر"، الشبكة (موقع هيسبريس: www.hespress.com) في 18-01-2017.

¹¹ لحسن حيت، مرجع سابق.

¹² توج هذا السياق وهذا المعنى الخطاب الملكي الملقى بأديس أبابا في 31-1-2017 بمناسبة إعلان رغبة انضمامه إلى منظمة الاتحاد الإفريقي. هذا بالإضافة إلى خطاب الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6-11-2016 الملقى من دكار عاصمة السنغال.

¹³ الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء بتاريخ 6-11-2016 الملقى من دكار.

¹⁴ آخرها كان التأكيد الرسمي الواضح الذي جاء على لسان الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية. انظر: الشيخ اليوسي، "عودة المغرب.. لا تعني الاعتراف بـ"الدولة الصحراوية"، الشبكة (موقع هيسبريس: www.hespress.com) في 4-2-2017.

¹⁵ أعلنت منذ 1976 من جانب واحد من طرف جبهة الانفصاليين وحليفتها الجزائر.

لقد تضافرت عدة عوامل في عملية صياغة موقف مغربي واضح متبلور في قلب السياسة الخارجية المغربية، لفائدة الحسم النهائي في قرار العودة للاتحاد الإفريقي. عوامل يجوز تصنيفها ضمن حزمتين: حزمة خلفيات وحزمة أهداف.

1.2. خلفيات أو كواليس عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي

يمكن تقصي تلك الكواليس في العناصر التالية:

- عزم المغرب على إبراز مقاربتة التعاونية التضامنية المختلفة عن المقاربات الأخرى، من خلال الاستفادة من مناخ التجاذبات والتنافسات الدولية التي باتت تعرفها القارة الإفريقية أكثر وأكثر، والتي تتسم بحدة جذبها واستقطابها في الآونة الأخيرة، لعدد من الدول الكبرى في العالم الراغبة في وضع موطن قدم راسخة بالقارة، من مثل الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا والصين¹⁶ الخ؛

- وفاة زعيم البوليساريو رئيس الجمهورية الصحراوية «محمد عبد العزيز المراكشي» في 2016/5/31، وتولي «إبراهيم غالي» مكانه أمانة الجبهة ومن ثم رئاسة الكيان الوهمي، ومحاولة استباقية من المغرب لتكييف هذا التغير لصالحها باستقطاب المتولي الجديد للقيادة إلى الحل المغربي الوحيد المطروح على طاولة المفاوضات المتمثل في منح الإقليم حكماً ذاتياً موسعاً تحت ظل المملكة¹⁷؛

- تنامي خطر التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، حيث انطوى القرار على رغبة المغرب في مزيد من ضبط حدوده المتزامية دون استنزافه في الصراع المزمع مع الجبهة ومع "ولية نعمتها" ومحرضها الجزائر، علماً أن ثمة إرادة عربية شبه صريحة باتت تدفع في سياق الضغط على البلدين وخاصة الجزائر لأجل إلزامهما بالتنسيق الأمني حتى لو اقتضى ذلك فرض حل عاجل للقضية الوطنية وذلك للتفرغ لما هو أهم بالنسبة للغرب ألا وهو مكافحة الإرهاب¹⁸؛

- رغبة المغرب في العودة للعمق الإفريقي بعد حدوث تحولات مثيرة للقلق في محيطها العربي ارتبطت بشكل أساسي بما اصطلح عليه بـ"الربيع العربي" ورياحه الإقليمية العاصفة التي جرفت عددا من الأنظمة العربية وحفرت عميقا في صلب بنى أنظمة عربية أخرى، كما أنها بعثرت خارطة موازين القوى والتوازنات والتحالفات العربية السابقة. ولعل هذه الرؤية هي التي كانت خلف رفض المغرب استضافته للقممة العربية السابعة والعشرين بعد أن تبين أنها «مجرد اجتماع مناسبات»، كما أن «الظروف الموضوعية لا تتوفر لعقد قمة ناجحة»¹⁹؛

- نية المغرب المعقودة على توسيع وترسيخ علاقاته الاقتصادية مع دول القارة وذلك باعتماد سلوك براغماتي محض شرع المغرب في انتهاجه في الآونة الأخيرة ضمن مقاربة اقتصادية وإستراتيجية شاملة متوسطة وبعيدة المدى، تراهن على التعاون الاقتصادي وعلى الدبلوماسية الاقتصادية الكاسحة²⁰، دون أن تستعجل الثمار، كما تراهن على انخراط فاعل للمغرب بالمساهمة في تنمية تلك الدول بمنطق رابح-رابح، مما قد يؤدي مع مرور الوقت إلى كسب نقطة حاسمة

¹⁶ ورقة عادل الموسوي الملقاة شفويا بأكاديمية المملكة المغربية في 16-12-2015 في موضوع: "إفريقيا في ظل الجيوسياسية الراهنة"، الشابكة (موقع جديد بريس: www.jadidpresse.com) في 31-12-2015.

¹⁷ محمد عمر، "لماذا خرجت المغرب ثم عادت للاتحاد الإفريقي: كلمة السر البوليساريو"، الشابكة (موقع إضاءات: www.ida2at.com) في 25-7-2016.

¹⁸ محمد عمر، مرجع سابق.

¹⁹ محمد عمر، مرجع سابق.

²⁰ Amine Dafir, "la Diplomatie Economique marocaine en Afrique subsaharienne: realites et enjeux", Web (www.cairn.info/revue-geo-economie-2012-4-page-73.htm).

على مستوى الأمن القومي المغربي بتحييد تام للخلاف السياسي معها وتجفيف منابعه عبر محاصرة أداء الكيان المزعوم ومحاصرة من معه من خصوم الوحدة الترابية؛ بل إن الخطاب الملكي الأخير لأديس أبابا ذهب أبعد من ذلك، حين كشف تطلع المغرب إلى تفعيل العمل المشترك نحو بلوغ صيغة ممكنة من التكامل تكون بديلا عن الاتحاد المغاربي الذي نعاه العاهل المغربي وأعلن عن فشله وفشل التطلعات التي عقدت عليه في نفس الخطاب²¹؛

- اعتقاد المغرب بوجود مساعٍ دولية مكثفة ومسار لتسوية الأزمة برعاية مجلس الأمن يروم التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، لذا نحت المملكة المغربية إلى تعزيز هذا الموقف عطفًا على مواقف تراكمت في نفس السياق، ومنها مثلا انعقاد مجلس الأمن الدولي في جلسة يوم 26 يوليوز 2016 للاستماع إلى إحاطة الأمين العام للأمم المتحدة حول مآل المشاورات مع المغرب، وذلك بعد أن نشب في مارس 2016 خلاف بين المنظمة الأممية والمملكة على إثر اعتبار «بان كي مون» الوجود المغربي في الصحراء احتلالاً²²؛

- تراجع دعم بعض الدول الإفريقية والعربية لـ"البوليساريو" التي تريد حلاً لقضية الاستقلال خوفاً من إثارتها مجدداً للنزاعات الانفصالية، وهذا يتضح مثلاً في دعم ليبيا والسودان لوقف مشاركة الجمهورية الصحراوية في أنشطة الاتحاد الأفريقي لقطع الطريق على تحركات مماثلة²³؛

2.2. أهداف المغرب من العودة إلى منظمة الاتحاد الإفريقي

على تعددها وتنوعها الكبيرين، قد تصطف الأهداف التي حفزت قرار عودة المغرب إلى ما اعتبره بيته الطبيعي أي إلى قلب منظمة الاتحاد الإفريقي، تحت خمسة بنود رئيسية:

1. بند له علاقة بصدد التهديدات الخارجية الموجهة إلى مصالحه الحيوية وأمنه القومي خاصة من الجماعات الانفصالية والإرهابية والعصاباتية (عصابات المخدرات والأسلحة والبشر..الخ) التي بدأت تتنوع في تنظيمات مختلفة وتتقوى شوكتها بالتوحد والتنسيق فيما بينها ومبايعة بعضها البعض بالولاء، كما أنها يوما بعد يوم تزداد اتساعا وقوة وتنظيما وعسكرة وبأسا لدرجة تهديد أنظمة سياسية قائمة وقلب أنظمة حكمها، ومما انتبه له المغرب وانبرى إلى قرع ناقوس الخطر في أمره وتحذير المجتمع الدولي من مزالق ومغبة الانسياق في التساهل والاستسهال معه، كون هذه التنظيمات لا تتبلور بعيدا من حدود "دول الشمال" أي الغرب بل باتت مخاطرها المتنامية قاب وسين من أبواب أوروبا، في معظم مجموع منطقة الساحل والصحراء، مع امتلاكها لميزة اختراق هذه الحدود والانتقال بين المناطق والبلدان بسهولة ويسر، مما ساهم في إثارة هاجس من القلق رازح مزمن لدى المنتظم الدولي، تكون على إثره نوع من الإرادة الدولية المنصرفة إلى ضرورة التعبئة للتصدي لهذه الاختراقات والثغرات التي لا تهدد استقرار المنطقة فحسب بل هي تهدد أوروبا والغرب والعالم بأسره، ولن ينجح هذا التصدي إلا ببلورة مقاربة أمنية شاملة والاعتماد على نواة من الدول المستقرة سياسيا واجتماعيا وأمنيا المعول عليها، والتي في رأس طليعتها يوجد المغرب؛

2. بند اقتصادي تنموي نهضوي بامتياز قريب ومتوسط وبعيد المدى مرتبط برغبته في استثمار رصيده الممتاز الزاخر من الوشائج الثنائية القوية مع العديد من الدول الإفريقية الصديقة أولا ثم مع فوج جديد من دول أخرى بدأ يفتح

²¹ في فقرة نفس الخطاب الملقى بأديس أبابا يقول: قد ظل المغرب يؤمن بأنه ينبغي قبل كل شيء أن يستمد قوته من الاندماج في فضائه المغاربي، غير أنه من الواضح أن شعلة اتحاد المغرب العربي قد انطفأت في ظل غياب الإيمان بمصير مشترك".

²² محمد عمر، مرجع سابق.

²³ محمد عمر، مرجع سابق.

عليها تدريجيا في الآونة الأخيرة كالدول الناطقة بالإنجليزية²⁴، وذلك لأجل الترويج لمقارنته الاستراتيجية المتميزة القائمة على مبدأ التعاون الاقتصادي المؤطر أخلاقيا بين دول الجنوب ودول الجنوب، أي المقتصر ما أمكن على أبناء القارة السمراء، والمسيح بإطار قيمي من الاحترام التام والندية والاعتماد المتبادل والتنافع التنموي البناء الخالي من التبعية ومن الانتهازية ومن الروح الاستعمارية ومن السعي إلى استنزاف الثروات وتدمير المقدرات، بمعنى أنه خال من المظاهر السلبية العقيمة التي تكابد إفريقيا الآن للخروج من أعراضها وفخاها وتبعاتها التاريخية الثقيلة بوصفها إرثا استعماريًا مستمر- رغم الجلاء الظاهري للاستعمار- في الأداء الوظيفي التبعية للكثير من النخب الحاكمة بعدد من بلدان القارة. ولا بأس هنا من التنويه في هذا الإطار، بأن المغرب كان قد انخرط فعلا في مجهود كبير وعلى جهات عدة للإسهام في النهضة والتنمية بأفريقيا، إذ لم يمنعه وجوده خارج المنظمة الأفريقية من لعب دور ريادي في الاستثمار والتنمية في الدول الأفريقية، حتى بلغ مرتبة ثاني بلد أفريقي من حيث الاستثمار في القارة السمراء. وبالموازاة مع ذلك، حرص على تنمية علاقاته الاقتصادية والسياسية الثنائية مع الكثير من تلك البلدان من خارج آليات المنظمة الإفريقية، وقد كانت حصيلة ذلك توقيع ما يناهز 1000 اتفاقية ثنائية²⁵؛

3. بند له علاقة برغبة المغرب في مواكبة التحول المؤسساتي الذي يعيشه الاتحاد الأفريقي بقصد رفع تحديات الإصلاحات اللازمة، خاصة الاقتصادية منها، مع اقتراب إعطاء الانطلاقة لمنطقة التبادل الحر القارية (Zone de Libre-Echange Continentale)، وهي حاجة ملحة تحتاج إليها التجارة الأفريقية البينية، والتي لا تشكل سوى 10 في المائة من مجموع التجارة الخارجية للبلدان الأفريقية، في حين أن التجارة البينية في التجمعات الاقتصادية الأخرى جد مرتفعة، حيث تبلغ 70 بالمائة بين دول الاتحاد الأوروبي، و52 بالنسبة لمجموعة جنوب شرق آسيا و50 بالمائة في منطقة شمال أمريكا²⁶؛

4. بند ذو صلة بالسياسة الخارجية المغربية الجديدة النازعة إلى البراغمية وإلى البحث عن المصالح أينما كانت، واكتساب أكبر قدر من استقلالية القرار السياسي والاقتصادي من خلال تنويع الشركاء، وذو صلة كذلك بالتوجه الجديد للدبلوماسية المغربية المتمثل في الانفتاح على القارة الأفريقية، والقاضي بالانضمام الرسمي إلى منظمته، بعد أن بلورت معاملته زيارات ملكية ماراطونية همت دولاً إفريقية مختلفة، حتى فاقت أكثر من 10 زيارات طيلة السنوات الثلاثة الأخيرة إلى لحظة الانضمام التاريخية التي سجلها بانهار متم شهر يناير من السنة الجارية سنة 2017؛

5. بند يمت إلى حزمة مصالحه الحيوية التي يأتي على رأسها بالطبع انخراطه إلى النهاية لأجل الانتصار للقضية الوطنية، وقد بنى المغرب استراتيجيته بخصوص تحقيق أهداف البند الأخيرة على العناصر التالية:

- تصميمه على تخفيف الخطورة التي بدأ يشكلها الاتحاد الإفريقي في ملف الصحراء على مصالح المغرب خلال السنوات الأخيرة. في هذا الصدد، تبنت قمة جوهانسبورغ 2015 رسمياً تولي الاتحاد الحديث باسم البوليساريو في المنتديات الدولية كقضية جميع الأفارقة. حيث كلف الاتحاد الإفريقي بالقيام بحملة دولية ضد المغرب ولصالح كيان البوليساريو، داعياً إلى الإسراع بإجراء استفتاء تقرير المصير؛ بل إنه لم يكتف بهذا فقط، بل قام بتعيين مبعوث خاص

²⁴ توج المغرب انضمامه إلى الاتحاد الإفريقي بالتوقيع مؤخراً بتاريخ 15-5-2017 على اتفاقية ثنائية غاية في الأهمية مع دولة نيجيريا، وهي تلك المتعلقة بالمشروع الضخم القاضي بمد أنبوب الغاز بين البلدين. الشبكة (موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي: www.diplomatie.ma) في 15-5-2015.

²⁵ عبد النبي أبو العرب، "عودة المملكة إلى الاتحاد الإفريقي وتحديات النهوض بالقارة السمراء"، الشبكة (موقع الأول: www.alaoual.com) في 18-2-2017.

²⁶ عبد النبي أبو العرب، مرجع سابق.

للإتحاد الأفريقي في نزاع الصحراء وهو "خواكيم شيسانو" رئيس موزمبيق السابق، وعهد إلى الأخير إنجاز جولات في عواصم العالم للدفاع عن حق تقرير المصير و الدعوة إلى ما يعتبره «تصفية الاستعمار في الصحراء». وكانت من تبعات ذلك أن وقعت الأمم المتحدة في الفخ وقبلت بمخاطبة الإتحاد الأفريقي في نزاع الصحراء واعتباره طرفا يساهم في البحث عن الحل²⁷؛

- قطع المغرب الطريق على منظمة الإتحاد الإفريقي - كخطوة استباقية- في حال إذا ما فكرت هذه الأخيرة في نقل المواجهة إلى مضمار الأمم المتحدة، إذ أن التفاوض معه من الآن فصاعدا انطلاقا من عضويته في المنظمة سيكون أقل تكلفة وأقوى أداء لهذه الصفة. وعليه، يبدو أنه تبين باللموس للمملكة المغربية بأن سياسة الكرسي الفارغ التي انتهجتها طيلة السنين الماضية لم تعد تؤدي إلى عكس ما هو مطلوب ومخطط له تماما، خاصة في ظل الدور الراهن المتعاظم للإتحاد الإفريقي في السياسة الدولية، وهو دور أصبح يملئ بقوة المنطق والبراغماتية والاستشراف السليم للأمور، تواجد المغرب داخل هياكل الإتحاد. وبالطبع، من الآن فصاعدا، ستثير عضوية المغرب، مواجهات قوية بين جبهة "البوليساريو" ومؤيديها من الجزائر وجنوب إفريقيا وزيمبابوي في مواجهة المغرب مساندا بدعم قوي خاصة من دول السنغال وساحل العاج والغابون²⁸؛

- نقل المواجهة إلى عقر الإتحاد الإفريقي للحيلولة دون صدور قرارات تتحلّى بالإجماع ضد القضية الوطنية على غرار ما كان يحدث سابقا، خاصة لوأد الإجماع على أي توجه من داخل المنظمة ذي صلة بالاحتشاد لتجديد الدعوة إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير، أو ذي صلة بصياغة معايير معادية للمغرب في قرارات أو بيانات الإتحاد كتعبير "تصفية الاستعمار" المستهلك المغرض²⁹.

خلاصة: أبانت السياسة الخارجية للمغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من جهة أولى عن استشرافية واحترافية ومصداقية ومبدئية وعن نبل هيكلي في المواقف متمثل لمنطق أخلاقي- تعاوني- اقتصادي- استراتيجي بعيد المدى خالص وواعد للجميع في إطار مقارنة رابح-رابح، وتجاوزت بمهارة واقتدار المنطق الصدامي الصراع الذي كان يروج له وينصب فخاخه خصوم وحدة المملكة الترابية. ومن جهة ثانية، أبانت عن طول أناة وعريكة وحلم الفاعل السياسي المغربي وعن عمق نظرته ودهائه في قراءة الشروط التاريخية والموضوعية التي تستيق وتحف بلحظة "الانضمام" أو "العودة" إلى "الإتحاد الإفريقي" المتوجة في أديس أبابا نهاية يناير من السنة الجارية سنة 2017.

ولعل هذه السياسة استفادت كذلك من المناخ العربي والإقليمي والدولي الداعم، والمتسم خصوصا بتنامي وتيرة الإرهاب في العالم وفي المنطقة³⁰، وتزايد مخاوف الدول الأفريقية من تنامي النزاعات الانفصالية، مما هيأ للمملكة "عودة" مظفرة إلى المنظمة الإفريقية القديمة المنشأ الجديدة المسعى. ومن ثم، هيأ لها فرصة الدفاع عن أمنها القومي من منطلق "سياسة الكرسي العامر" هذه المرة، وفرصة إحكام مزيد من الحصار على "البوليساريو" حد الحجر أو التحييد؛ وأخيرا، فرصة تعزيز نجاعة الحل المغربي الداعي إلى تمتيع الأقاليم الجنوبية المغربية بالحكم الذاتي تحت البند الدائم لسيادة المملكة، وهو الحل الذي بدأ يكسب رجاءه ويحظى بتعاطف متسارع من لدن كثير من دول العالم بما فيها الدول الكبرى

²⁷ حسين المجدوبي، "لماذا يريد المغرب العودة إلى الإتحاد الإفريقي ولماذا ترفض الجزائر"، الشبكة (موقع القدس العربي): www.alquds.co.uk في 24-01-2017.

²⁸ حسين المجدوبي، مرجع سابق.

²⁹ حسين المجدوبي، مرجع سابق.

³⁰ خاصة منطقة الساحل والصحراء التي انضم إليها المغرب مؤخرا ضدًا على إرادة عدد من الدول المعلومة المناوئة لكل دور مغربي إشعاعي في إفريقيا.

كالولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن هذه الأخيرة قرأت في أنماط السياسة الخارجية المغربية الجديدة المرتكزة على نسج علاقاته الإقليمية والدولية داخل القارة الإفريقية وتكثيرها وتنويعها، تبنيًا مغربيًا صريحًا لا شائبة فيه لنهج دبلوماسي جديد نابذ للمواجهة والصدام سواء مع الدول أو مع المنظمات الدولية، منفتح على مبادرات التعاون من خلال الانخراط في مختلف الشراكات الممكنة مع البلدان الإفريقية المعنية بمعية الفاعلين الأساسيين والمحتملين في المضمار الإفريقي تحت الشرط المبدئي- المصلحي النافع وهو أن تتم تلك الشراكات بروح توائم نهج ومبادئ ومرامي المملكة المتطلعة إلى الاستفادة القائمة على الندية بين الشركاء لا الانتهازية³¹ وعلى جعل الخبرة والخدمات المغربية رهن إشارة جميع البلدان الإفريقية بلا **مَيٍّ** أو أذى، وعلى الاعتماد المتبادل للاستثمارات والمنافع بين تلك البلدان، والذي يُتَصَوَّرُ بأنه يفيد كل الأطراف.

في المقابل كشف هذا التحول أيضًا عن قوة الاتحاد الإفريقي كمنظمة جماعية استطاعت توفير غطاء دبلوماسي للبوليساريو؛ مما أفضى بالمغرب في النهاية إلى طلب العودة إليها للعمل من خلالها.

³¹ وهي انتهازية عانت منها القارة الإفريقية لوقت طويل خاصة من طرف الدول المستعمرة سابقا بحيث إن الحساسية الإفريقية منها ما زالت قائمة ومستمرة عبر الأجيال لاعتقاد دول القارة بأنها ما عادت إلا لتكريس مزيد من الاستنزاف الناعم لثرواتها.

لائحة المراجع

1. حسن الأشرف، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: أسباب وخلفيات"، الشبكة (موقع العربي الجديد): www.alaraby.co.uk في 19-07-2016.
2. حسين المجدوبي، "لماذا يريد المغرب العودة إلى الاتحاد الإفريقي ولماذا ترفض الجزائر"، الشبكة (موقع القدس العربي): www.alquds.co.uk في 24-01-2017.
3. الشيخ اليوسي، "عودة المغرب.. لا تعني الاعتراف بـ" الدولة الصحراوية"، الشبكة (موقع هيسبريس): www.hespress.com في 4-2-2017.
4. عبد القادر داود، "انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، رهان المكاسب ومرارة الخسائر"، الشبكة (موقع هيسبريس): www.hespress.com في 18-01-2017.
5. عبد النبي أبو العرب، "عودة المملكة إلى الاتحاد الإفريقي وتحديات النهوض بالقارة السمراء"، الشبكة (موقع الأول): www.alaoual.com في 18-2-2017.
6. العربي بنرمضان، "المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا وجنوب الصحراء"، الشبكة (موقع أفريقيا عربي): www.afrikaar.com في 10-12-2016. نقلا عن: عادل الموساوي: علاقة المغرب بإفريقيا بعد انتهاء القطبية الثنائية (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام – جامعة محمد الخامس الرباط).
7. لحسن لحيت، "المغرب يضيق الخناق على خصوم وحدته الترابية"، الشبكة (موقع هيسبريس): www.hespress.com في 23-01-2017.
8. محمد عمر، "لماذا خرجت المغرب ثم عادت للاتحاد الإفريقي: كلمة السر البوليساريو"، الشبكة (موقع إضاءات): www.ida2at.com في 25-7-2016.
9. ورقة عادل الموساوي الملقاة شفويا بأكاديمية المملكة المغربية في 16-12-2015 في موضوع: "إفريقيا في ظل الجيوسياسية الراهنة"، الشبكة (موقع جديد بريس): www.jadidpresse.com في 31-12-2015.
10. يحيى اليحياوي، "المغرب والاتحاد الإفريقي: رهانات ما بعد الانضمام"، الشبكة (موقع الجزيرة نت): www.aljazeera.net في 6-2-2016.
11. Amine Dafir, "la Diplomatie Economique marocaine en Afrique subsaharienne: realites et enjeux", Web (www.cairn.info/revue-geoeconomie-2012-4-page-73.htm).